



في حين كررت الدكتورة نوال السامرائي وزير الدولة لشؤون المرأة ملاحظات السيد غلمور. وأعربت السيدة سميرة الموسوي رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفولة عن أملها في أن تسفر اجتماعات المائدة المستديرة عن انبثاق رؤية مشتركة. وقد سلطت السيدة الموسوي الضوء على أهمية وجود إطار تشريعي لإدماج المرأة في العملية السياسية وحماية حقوق المرأة وضمان المساواة الاجتماعية. وبالمثل، فقد شددت السيدة الآء الطالباني، رئيس لجنة مؤسسات المجتمع المدني، على ضرورة أن يسهم الجميع بإيجاد حلول قصيرة وطويلة الأجل لدعم حقوق المرأة والطفل. فعلى سبيل المثال، تشتمل الحلول قصيرة الأجل على تشريع قانون نافذ واسع النطاق للضمان الاجتماعي العراقي، في حين تنطوي الحلول طويلة الأجل على تعزيز مؤسسات المجتمع المدني الذي من شأنه أن يكون عاملاً حاسماً في تنفيذ الحملات واقتراح الأفكار وتأسيس الشبكات وإعطاء صوت حقيقي للمرأة. وأضافت السيدة طالباني "هناك مجال أساسي آخر بحاجة إلى الاهتمام وهو إصلاح التعليم لتعزيز دور الرجل والمرأة كمواطنين على قدم المساواة في المجتمع". وأشارت إلى أن تدريس حقوق الإنسان في المدارس يمكن أن يساعد على ترسيخ حقوق المرأة في النظام بأكمله.

مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يعقد مناقشات المائدة المستديرة حول الإطار التشريعي المتعلق بحقوق المرأة والطفل



المندوبون الرئيسيون خلال جلسة افتتاح اجتماعات المائدة المستديرة

بقلم: رندا جمال

نظم مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبتنسيق من الاتحاد الأوروبي من خلال الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مناقشات المائدة المستديرة حول الإطار التشريعي العراقي لحقوق المرأة والطفل في 23 - 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 في البرلمان العراقي في بغداد.

وقد شدد السيد أندرو غلمور نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية في بداية النقاش على أهمية وضع تشريع يكفل حماية حقوق المرأة والطفل. وحدد ذلك باعتباره مجالاً هاماً بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مؤكداً بقوله "تقف بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) على أهبة الاستعداد لدعم العراقيين والتيسير لهم من أجل تحقيق هذا المسعى". وأشار أيضاً

إلى ضرورة معالجة احتياجات وحقوق النساء اللاتي يشكلن نسبة تصل إلى 60% من سكان العراق والأطفال دون سن الثامنة عشر الذين يشكلون نسبة 15% من سكان العراق فهذه مسائل لا يمكن اعتبارها مسائل متعلقة بـ "أقليات" وإنما مسائل رئيسية تهم المجتمع بأسره ومن الضروري أن يتم تلبية احتياجاتهم وحقوقهم. وقد شجع السيد غلمور لجان مجلس النواب المتخصصة ومختلف الوزارات المضطلة في صياغة التشريعات المتعلقة بشؤون المرأة والطفل على التعاون فيما بينها بما يتعلق بالقوانين التي ترمي إلى حماية المرأة والطفل.

كما اقترح أيضاً وجوب تأسيس هيئة تنسيقية وبالتأكيد ستكون بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لهذه العملية. فتجربة الأمم المتحدة في أماكن أخرى في العالم أظهرت أن الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والطفل تكون أقل فاعلية بشكل كبير في حال افتقرت هذه الجهود إلى التنسيق.

مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يعقد مناقشات المائدة المستديرة حول الإطار التشريعي المتعلق بحقوق المرأة والطفل 1

اليونسكو تستضيف مؤتمراً دولياً حول حق التعليم في الدول المتضررة من الأزمات:

"أفقوا تعريض مستقبل العراق للخطر" 2

إطلاق التقييم الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق للعام 2008 3

رئيس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غوتيريس، يزور بغداد والرمادي والنجف ويلتقي بأبنة الله العظمى السيستاني 4

نظام التعليم وزيادة الوعي حول التحديات الرئيسية والاحتياجات بغية تحديد السبل الكفيلة بالمضي إلى الأمام.

واجتمع في هذه المناسبة أكثر من 200 مشارك بما في ذلك وفد هام من المسؤولين ورؤساء الجامعات والمدرسين وممثلي المجتمع المدني العراقيين. كما كان بين الحضور كبار ممثلي الشركاء الرئيسيين الآخرين من وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع الأكاديمي في العراق وجميع أنحاء العالم. وألقى كل من الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، ورئيس لجنة التربية والتعليم البرلمانية في العراق، الدكتور علاء مكي، كلمة رئيسية في حفل اختتام المؤتمر.

كما حضر المؤتمر ضيوف شرف، من بينهم الشيخة موزة بنت ناصر المسند من قطر، المبعوث الخاص لليونسكو للتعليم الأساسي والعالي، التي لعبت دوراً حيوياً في إنشاء الصندوق الدولي للتعليم الأساسي والتعليم العالي في العراق في عام 2003 وفي حشد الدعم الدولي لصالح العراق. كما كان من بين الحضور البارونة نيكلسون، رئيسة مؤسسة أمار (مساعدة عرب الأهوار واللاجئين) التي لديها تعاون وثيق مع اليونسكو في العراق في مجالات رئيسية مثل التنقيف في مجال السلام ومحو أمية الكبار.

وعلى مدى العقدين الماضيين كان قطاع التعليم في العراق قد أصابه الوهن إلى حد كبير كما "بات الحصول على نوعية جيدة من التعليم الأساسي قضية رئيسية مع انخفاض وتناقص معدلات الالتحاق بالمدارس من كافة المراحل الدراسية"، على حد قول السيد كوشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو، في كلمته الافتتاحية. ويرجع ذلك إلى عوامل عدة من بينها على سبيل المثال وليس حصراً انعدام الأمن وعمالة الأطفال وبعُد المسافة عن المدارس وعدم كفاية مرافق التعليم، فضلاً عن عدم وجود أساتذة من ذوي المهارات، ونقص المواد والمعدات.

ويعد توفير التعليم للطلاب النازحين داخلياً واللاجئين أحد أكثر الشواغل إلحاحاً، حيث أن معظمهم محرومون من فرص الحصول على التعليم، ولأجل ذلك أطلقت اليونسكو ووزارة التربية العراقية مؤخراً "مشروع التعلم عن بُعد"، من خلال البث التلفزيوني للبرامج التعليمية.

واليوم، تبلغ نسبة الأطفال المنتظمين في الدراسة الابتدائية أقل من 60%. أما نسبة التعليم الثانوي فهي أقل من 50%، بينما تشكل

النهوض بالمرأة والطفل. فقد قدمت لمحة عالمية عامة عن أفضل الأمثلة والممارسات لحماية حقوق المرأة والطفل. وركز التحليل على الإصلاحات الدستورية والتشريعية والبرامج التي ترمي إلى النهوض بحقوق المرأة والطفل في كل من جنوب أفريقيا والهند وتركيا والمغرب.

وقد ركزت الجلسات الإرشادية الإضافية الأخرى على المؤشرات الدولية لحماية الطفل والإطار التشريعي الدستوري الحالي لحقوق الطفل والتحديات التي تواجهها، والمؤشرات الدولية والإقليمية لحماية المرأة والأرامل؛ واستراتيجيات التنسيق بين المؤسسات والتشريعات وتبادل التوصيات؛ والحوار والتعاون على صعيد تطوير سياسات موحدة؛ والتحديات الرئيسية، وأخيراً، التوصيات والاتجاهات المستقبلية.

اليونسكو تستضيف مؤتمراً دولياً حول حق التعليم في الدول المتضررة من الأزمات: "أوقفوا تعريض مستقبل العراق للخطر"



© UNESCO/M. Ravassard

استضافت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2008 مؤتمراً استمر يومين في مقرها الرئيسي بباريس تناول الحاجة الماسة لمساعدة العراق من خلال التصدي للمحنة التي يواجهها أطفال العراق والطلاب والمربون، وكذلك الحاجة إلى حشد الدعم الدولي لإعادة تأهيل



المحدثون ينقلون عروضهم وخطاباتهم

وفيما يتعلق بمجال التعليم والقانون اللذان يعتبران قضيتين جوهريتين بالنسبة لرئيس اللجنة القانونية في البرلمان، فقد أكد السيد بهاء الأعرجي أن التحدي يتمثل في الدور الاجتماعي والمهني والأسري المتنوع الذي تضطلع به المرأة والحقائق القاسية التي تواجهها المرأة والطفل. فعلى سبيل المثال تحدث السيد الأعرجي عن الحالة المزريّة التي وجدها أثناء عدة زيارات قام بها إلى مناطق الأهوار حيث تعمل المرأة عشرة أضعاف ما يعمله الرجل، فهي التي تعمل في الأرض وتحصد وتخبز وتصداد السمك وتقوم بالأعمال المنزلية. وعلى الرغم من ذلك فإنها تتعرض لسوء المعاملة والتمييز الشديد. وشدد السيد الأعرجي على أن الحل يكمن في توعية المرأة بحقوقها وإيجاد قوانين لحماية هذه الحقوق.

وقامت شروق العياشي وهي ناشطة مدنية تمثل الحركة النسوية العراقية، باستحضار الحق الدستوري من خلال اقتراح إنشاء المجلس الأعلى الوطني لشؤون المرأة. وشددت على أن مثل هذه الهيئة يجب أن تكون مستقلة تماماً عن الحكومة والأحزاب السياسية من أجل تمكين المرأة العراقية وضمان تنفيذ الاتفاقيات الدولية، لاسيما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقالت: "يتعين على البرلمان الموافقة على إنشاء لجنة مستقلة من هذا القبيل"، وجواباً على بعض التعليقات أردفت بالقول: "نحن بحاجة إلى العمل الإيجابي القائم على أساس القوانين والاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المرأة".

وكانت المقارنة الدولية هي الأساس الذي اعتمدت عليه نونو ماباتلهارا ديهيمو موظفة الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، حيث ذكرت إن الدراسات المقارنة يمكن أن تكون مفيدة لعملية الإصلاح التشريعي في العراق من أجل

إطلاق التقييم الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق للعام 2008

وتحليل البيانات وتجميع التقرير.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، وجدت المسوحات أن أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي انخفض من 4 ملايين في العام 2005 إلى 930 000 شخص. بيد أنه ثمة 6.4 مليون شخص آخرين معرضين لأن يصبحوا غير آمنين غذائياً الأمر الذي سيكون محتملاً

دون توفر شبكات أمان كنظام التوزيع العام. وخلال المسوحات أيضاً تم قياس معدلات سوء التغذية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية كالمياه النظيفة والكهرباء والتعليم.

أما فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية، يوصي التقرير بتوفير مساعدات غذائية مستهدفة للفئات الأكثر ضعفاً ولمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ وتوفير الغذاء للأهتات مقابل تدريبهن على رعاية الأطفال وأفضل الممارسات الغذائية؛ وتوفير الغذاء مقابل التعليم في المناطق الأكثر فقراً لتشجيع الأطفال على المحافظة على ارتياد المدارس والتركيز بشكل خاص على حضور الفتيات؛ ورفع مستوى برامج المغذيات الدقيقة بما فيها فيتامين (أ) والمواد الغنية بالحديد وإضافة البود إلى الملح.

وتشمل التدخلات غير الغذائية بناء قدرات المؤسسات الحكومية لتحسين قدراتها لمراقبة وتقييم اتجاهات الأمن الغذائي، وبناء قدرات المؤسسات العامة والخاصة من أجل إقامة شبكات أمان غذائي، والعمل على تحسين التغذية من خلال القيام بأنشطة ملائمة في الزراعة والتنمية القروية وإمدادات المياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية والتعليم ونوع الجنس والتنمية المرتكزة على المجتمع المحلي.

تم إجراء التقييم الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق للعام 2008، بشكل أساسي، لكي تستخدمه الحكومة في وضع استراتيجيات وسياسات للتعامل مع احتياجات القطاعات الأكثر ضعفاً من السكان. وسعى هذا التقييم إلى تحديد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأعدادهم ومواقعهم وما الأمور التي قد تقضي إلى الأمن الغذائي في العراق فضلاً عن رفع التوصيات بشأن المشاركات المستقبلية.



نظم روبين لودج، برنامج الأغذية العالمي - بغداد

بغداد، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 - بصرف النظر عن ثروات العراق الكامنة، إلا أنها دولة تعاني من الاضطرابات؛ حيث يقدر عدد النازحين فيها بحوالي 1.5 مليون نازح فروا جراء الحرب وأعمال العنف. وبحسب "التقييم الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق للعام 2008"، فإنه رغم التحسن القائم في الأوضاع الأمنية الكلية، فإن حوالي مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالرغم من شبكات الأمان المتوفرة. ويتواجد برنامج الأغذية العالمي في العراق بناءً على طلب الحكومة من أجل توفير المساعدة الغذائية لحوالي 750 000 شخص يعتبرون الأكثر ضعفاً من جملة النازحين.

ويحق، من الناحية النظرية، لكافة أفراد الشعب البالغ عددهم 27 مليون نسمة الحصول على الحصص الغذائية الشهرية بموجب نظام التوزيع العام. بيد أنه غالباً ما يعجز الأشخاص الذين يتعرضون للزوح عن تسجيل أماكن سكنهم الجديدة فيفقدون بالتالي حقهم في الحصول على حصصهم الغذائية بموجب نظام التوزيع العام.

أجرى برنامج الأغذية العالمي ثلاثة مسوحات منذ عام 2003 لإعطاء صورة دقيقة عن الأمن الغذائي والفئات الهشة داخل العراق. وتم نشر آخر تقييم شامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 ببغداد وفقاً لبيانات جمعتها الحكومة العراقية من كافة أفضية محافظات العراق الثمانية عشر. وتم تغطية حوالي 26 000 عائلة بهذه الدراسة. وتمثل دور برنامج الأغذية العالمي بتوفير الخبرات في تصميم الإستبيان وإجراء تدريبات لجماعي المعلومات

الفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية، النسبة الأكثر تضرراً في كلتا المرحلتين.

إضافة إلى ذلك، وطبقاً لدراسة أعدتها منظمة اليونيسكو في عام 2007، قُتل أكثر من 280 أكاديمياً منذ عام 2003، من بينهم 186 من أساتذة الجامعات، فيما فرّ ما يقارب 6700 معلماً من العراق ولم تُعدّ الغالبية العظمى منهم إلى البلاد.

وقال كوشيرو ماتسورا في المؤتمر أنه قد "تم تحديد خمسة مجالات رئيسية حيث يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز دعمه للجهود الوطنية في مجال التعليم في العراق" وهي تتمثل في الحصول على التعليم الأساسي، وإعادة بناء قطاع التعليم العالي في العراق بشكل تام، وتوفير الحماية للمثقفين والأكاديميين والمعلمين والطلاب والمؤسسات التعليمية في العراق بوصفها إحدى الأولويات الأخلاقية المطلقة، وتوفير التعليم على نحو خاص للطلاب من النازحين داخلياً، وتوفير الدعم لحكومات الدول المضيفة للاجئين العراقيين لا سيما الأردن وسوريا ولبنان للمساعدة في تسجيل الأطفال اللاجئين في المدارس في بلدان اللجوء.

وقد تمكن المشاركون من خلال المناقشات التي دارت أثناء جلسات فرق العمل من تحديد مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تكون الأساس للإجراءات أو المشاريع المستقبلية التي سيتم تنفيذها بدعم من الجهات المانحة.

واختتم المدير العام للمنظمة كلمته بالقول أن "اليونسكو تلتزم ببذل أقصى ما في وسعها لدعم العراق وتوجيه انتباه المجتمع الدولي لاحتياجات التعليم في البلاد"، معرباً عن "سروره لانضمام (المنظمة) إلى الجهود التي تبذلها المؤسسات العراقية والوكالات الأخرى متعددة الأطراف والعديد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في البلاد".

يبقى التعليم المجال الرئيسي الذي تعمل من خلاله اليونيسكو على مساعدة العراق، والمنظمة هي نائب رئيس قطاع التعليم في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). وتتركز المساعدة على تقديم الدعم الشامل لإصلاح النظام، وزيادة فرص الحصول على التعليم ذي النوعية الجيدة وتوفير فرص التعلم للطلاب من الفئات المستضعفة، لا سيما النازحين داخلياً واللاجئين.

رئيس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غوتيريس، يزور بغداد والرمادي والنجف ويلتقي بأية الله العظمى السيستاني

للعمليات داخل العراق ستتضاعف خلال العام القادم لتصل إلى 81 مليون دولار أمريكي.

وقال رئيس مجلس محافظة الأنبار عبدالسلام العاني أن المسؤولين كانوا في غاية السرور عند إعلان المفوض السامي عن افتتاح مكتب جديد في الرمادي. كما شكر غوتيريس على تقديم المزيد من المساعدات إلى بعض أكثر الفئات ضعفاً ضمن ما يقارب 11 000 أسرة نازحة في الأنبار.

وقال دانييل أندريس، ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق والذي يتخذ من بغداد مركزاً له، أن افتتاح مكتب الرمادي من شأنه أن "يبدأ فصلاً جديداً" في جهود الوكالة لمساعدة الأشخاص النازحين في المنطقة.

وسافر غوتيريس في آخر يوم له في العراق إلى مدينة النجف الأشرف حيث التقى مع آية الله العظمى علي السيستاني وقام بتقديم إيجاز له عن عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نيابة عن الأشخاص النازحين ديارهم.

وفي ختام مهمته التي استغرقت ثلاث أيام، قال غوتيريس لآية الله العظمى السيستاني أن زيارته هذه تحمل معانٍ رمزية عشية عيد الأضحى.

وقال المفوض السامي "لقد بدأت هذه المهمة في هذا الوقت لإظهار التضامن مع موظفينا الذي ينتمون إلى العديد من الثقافات والأديان ومع اللاجئين الذين نقوم بخدمتهم"، وأضاف "لقد تشرفت بقاء آية الله العظمى السيستاني في مدينة النجف الأشرف وأنا أرحب بالإعراب عن تضامن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع كل الشعب العراقي. ولقد تمكن الكثير من العراقيين من استئناف حياتهم الطبيعية بعد الاضطرابات التي شهدتها بلادهم فيما لا يزال آخرون يواجهون الصعوبات".

وأثنى المفوض السامي على آية الله العظمى لجهوده الحثيثة تجاه المصالحة والاستقرار في العراق. كما قدم شرحاً عن عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق ومهمتها العالمية في حوالي 120 بلد بالنيابة عن أكثر من 32 مليون شخص نازح الذين وصفهم بأنهم أكثر الضعفاء ضعفاً.

كما قال غوتيريس، الذي كان برفقة ستافان دي ميستورا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، أن تركيز عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعراقيين النازحين كان وبشكل أساسي لغاية



المفوض السامي غوتيريس مع المسؤولين ورؤساء العشائر في الرمادي في محافظة الأنبار. © UNHCR/R.Redmond

14 محافظة بحلول العام القادم بما فيها هنا في الرمادي".

ونوه غوتيريس خلال زيارته الثالثة إلى العراق خلال 18 شهراً أن وكالة الأمم المتحدة المختصة بشؤون اللاجئين أصبح لها تواجد في عشر من محافظات البلاد الثماني عشر وسيتم افتتاح أربعة مكاتب إضافية عما قريب. وقال إن تواجد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الموسع يعكس قراراً بوضع تركيز أكبر على التحضيرات للعودة المحتملة لمئات الآلاف من اللاجئين إلى أراضي الوطن.

وفي نفس الوقت ستستمر الوكالة بعملياتها على صعيد مساعدة وحماية اللاجئين العراقيين في المنطقة وبالأخص في سوريا والأردن.

وعن توسيع تواجد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قال غوتيريس "لدينا الكثير من العمل الذي يجب القيام به مع الحكومة العراقية للبناء على ما تم إنجازه حتى الآن وذلك لإيجاد الظروف الملائمة لتمكين عودة اللاجئين الطوعية والمستدامة بأمان وكرامة"، وقال أن هذه الظروف تشمل القيام بجهود إضافية على صعيد إعادة الممتلكات وتقديم التعويضات للعائدين إضافة إلى ضمان وجود البنى التحتية الأساسية مثل المدارس والمرافق الطبية وفرص العمل وتوصيل المساعدات.

كما نوه غوتيريس إلى أن موازنة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المخصصة

...مع رون ريدموند في العراق

قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، بزيارة استغرقت ثلاث أيام للعراق وكان الهدف من هذه الزيارة إظهار التضامن مع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع اللاجئين الذين تقوم الوكالة بخدمتهم. كما أعلن المفوض السامي عن افتتاح أربع مكاتب جديدة في البلاد عما قريب.

وخلال محطته الأولى في بغداد في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، التقى غوتيريس بعدد من المسؤولين الحكوميين العراقيين رفيعي المستوى للتباحث بخصوص الخطوات العديدة نحو عودة ناجحة ومستدامة بما في ذلك إعادة الممتلكات وتقديم التعويضات وإعادة الاندماج والخدمات الأساسية وأنظمة توزيع الحصص التموينية العامة والحد من الإجراءات البيروقراطية لجعل المساعدات أكثر فعالية.

وفي اليوم التالي سافر رئيس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مدينة الرمادي في محافظة الأنبار حيث أعلن أن وكالته ستفتتح مكتباً لها هناك عما قريب - وسيكون واحداً من ضمن 14 مكتباً من المتوقع أن يكونوا فاعلين في البلاد بحلول أوائل عام 2009.

وقال غوتيريس لأكثر من 20 مسؤولاً من محافظة الأنبار وبلدية الرمادي بالإضافة إلى رؤساء العشائر "نحن نوسع تواجدنا داخل العراق" وأضاف "سوف يكون لدينا تواجد في

عادوا إلى ديارهم بين حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، غالبيتهم العظمى من النازحين الداخليين." وأضاف "نحن ملتزمون بشكل تام بالتعاون مع الحكومة العراقية في الاستمرار في إيجاد الظروف الملائمة لتمكين المزيد من العودة الطوعية بأمان وكرامة."

كما التقى غوتيريس في النجف بالمحافظ أسعد سلطان جلال وأعضاء مجلس المحافظة. وبالرغم من أن النجف لم تفرز نازحين داخليين فإنها تستضيف حالياً أكثر من 8 000 أسرة نازحة من أماكن أخرى في البلاد.

ويقوم موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوفير الدعم للسلطات المحلية في تزويد المساعدات الإنسانية إلى النازحين كما أنهم يساعدون أولئك الذين يرغبون بالعودة إلى أماكنهم الأصلية.

إضافة إلى اللاجئين يوجد ما يقارب من 2.4 مليون نازح داخلي عراقي.



أمرأة عراقية نازحة بانتظار من يساعدها في حمل مواد الإعانة إلى منزلها في وسط العراق. © UNHCR partner

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تساند جهود كلا الدولتين لمساعدة اللاجئين العراقيين. وقال غوتيريس "أكثر من 140 000 عراقي

الآن على اللاجئين في الدول المجاورة، وبالأخص سوريا والأردن. وقال لآية الله العظمى السيستاني أن كلا الدولتين جديرتين بالمدح لكرمهما مع اللاجئين العراقيين. كما أن

نشرة (يونامي) صوت البعثة

()

Unami-information@un.org

2644 - +962 6 5504700

jamlr@un.org

www.uniraq.org :